

## طالبان تحقق مكاسب ميدانية بسرعة غير متوقعة

الحركة المتمردة على مشارف قندهار والجيش الأفغاني يتراجع



سهّل إخلاء القوات الأميركية لقاعدة باغرام الجوية وتسليم مهام إدارتها إلى الجيش الأفغاني مهمة حركة طالبان المتمردة في تحقيق مكاسب ميدانية سريعة بعد سيطرتها على إقليم بانجواي في ولاية قندهار الاستراتيجية، فيما باتت الحركة تركز هجماتها الآن على المدن الكبرى بعد أن فقد الجيش الأفغاني الغطاء الجوي الأميركي الذي كان حاسما في التصدي لتقدم المتمردين.

كابول - حققت حركة طالبان الأحد بسيطرته على إقليم بانجواي ذي الأهمية الاستراتيجية في ولاية قندهار معقل الحركة السابق، مكاسب ميدانية بسرعة أكبر من المتوقعة، فيما تراجع الجيش الأفغاني وانسحب من العديد من المناطق خاصة الريفية والحدودية، ما يؤثر على قدرته على مواجهة هجمات طالبان الضارية.

ويعزو مراقبون تراجع الجيش الأفغاني في قندهار تحديدا إلى غياب الغطاء الجوي الذي كانت توفره القوات الأميركية ولم يعد متاحا الآن بعد انسحابها من قاعدة باغرام الجوية الجمعة والتي شكلت مركزا للعمليات ضد المتمردين خلال العقدين الماضيين. ويخشى هؤلاء أن يعانى الجيش الأفغاني صعوبات في مواجهة طالبان بعد انسحاب القوات الأجنبية من باغرام وقريبا من أفغانستان بالكامل في غياب الدعم الجوي الأميركي، إذ تشير التوقعات العسكرية إلى أن طالبان ستسيطر على أهم المدن الاستراتيجية في ظرف 6 أسابيع على الأقل بعد انسحاب القوات الأجنبية، إلا أن اقتراب عناصر الحركة من قندهار في ظرف يومين يطرح تساؤلات بشأن قدرة الجيش الأفغاني المتعثر على صد تقدم طالبان.

300

من عناصر الجيش الأفغاني  
يلجأون إلى طاجيكستان هربا من  
هجمات طالبان

بأن قواته ستسحب دون قيد أو شرط بحلول 11 سبتمبر. ومع تعثر محادثات السلام في قطر وسقوط ما يقرب من ربع مناطق البلاد في أيدي حركة طالبان خلال الأسابيع الأخيرة وفقا لإحدى الدراسات بات كثيرون يشعرون بالقلق من أن الفوضى تلوح في الأفق.

وقد تكون قدرة الجيش الأفغاني على تأمين وجوده في قاعدة باغرام أحد مفاتيح الحفاظ على الأمن على مشارف كابول ومواصلة الضغط على المتمردين. وأكدت المتحدثة باسم البيت الأبيض جين ساكي أن رحيل القوات الأجنبية من باغرام لا يعني مغادرتها أفغانستان نهائيا في الأيام المقبلة.

وأوضحت أن انسحاب القوات الأجنبية سينجز بنهاية أغسطس، أي قبل الموعد النهائي المقرر في 11 سبتمبر يوم الذكرى العشرين للاعتداءات في الولايات

المتحدة التي أدت إلى التدخل الدولي في أفغانستان.

ولقاعدة باغرام أهمية عسكرية وكذلك رمزية في أفغانستان، وهي أشبه بمدينة مصغرة استضافت مئات الآلاف من العسكريين الأميركيين ومن حلف شمال الأطلسي على مدى العقدين الماضيين. ويرى الخبير في مجموعة الأزمات الدولية أندرو وكتكينز أن "الكثير من الأفغان سيتركون باغرام باعتبارها حجر الزاوية لأكثر من تدخل عسكري أجنبي، إذ كانت أيضا القاعدة الرئيسية للسوفييت أثناء احتلالهم للبلاد" بين العامين 1979 و1989.

ويضيف أنها "لم تكن فقط نقطة دخول للعديد من العسكريين الأجانب الذين مروا بالبلاد منذ عام 2001، بل استضافت أيضا الكثير من المكنات الجوية المنتشرة في البلاد والتي منحت القوات الأفغانية أفضلية حاسمة في ساحة المعركة".

## مدنيون يعاقدون القوات النظامية

وأوضح بيان صدر الأحد عن المكتب الإعلامي لقوات حرس الحدود في طاجيكستان أن التوتر يخيم على المناطق الحدودية بين البلدين بسبب هجمات طالبان على مناطق أوفيز وشهرابوزورغ وزيراكي التابعة لولاية بدخشان المتاخمة للحدود.

وأضاف البيان أن أكثر من 300 جندي أفغاني دخلوا الأراضي الطاجيكية هربا من هجمات طالبان على تلك المناطق.

وأشار إلى أن حرس الحدود الطاجيكي التزم بالمبادئ الإنسانية وحسن الجوار، وسمح للجنود الأفغان بعبور الحدود دون أي عوائق. وأكد البيان أن القوات الطاجيكية تحكم سيطرتها التامة على الحدود الفاصلة بين البلدين.

والشهر الماضي لجأ 134 جنديا أفغانيا إلى طاجيكستان هربا من هجوم شنته حركة طالبان على معبر حدودي بولاية قندوز شمالي البلاد.

وقام رحيل القوات الأجنبية من باغرام المخاوف من إمكانية غرق البلاد في حرب أهلية أخرى كما حصل في التسعينات بعد انسحاب الجيش الأحمر. وحاول الرئيس الأميركي جو بايدن الجمعة تهدئة المخاوف بتأكيد أن الولايات المتحدة ستحتفظ بالقدرة على تقديم المساعدة للحكومة وقواتها إذا لزم الأمر، من دون أن يعطي مزيدا من التفاصيل.

ووفق تقارير صحافية من المتوقع أن تبقى وزارة الدفاع الأميركية (البنيتاغون) على ما يقرب من 600 عسكري في أفغانستان لتأمين سفارة الولايات المتحدة مترامية الأطراف في كابول.

وقالت مع تقدم طالبان في جنوب البلاد لجأ أكثر من 300 جندي أفغاني إلى طاجيكستان هربا من هجمات ينفذها عناصر الحركة على مناطق ماهولة شمالي البلاد.

مطبات قانونية تعرقل  
ترحيل السوريين من ألمانيا

وجاء في بيان لوزارة الخارجية الألمانية "السفارة الألمانية في دمشق مغلقة منذ عام 2012 وتم تقليص العلاقات مع سوريا إلى الحد الأدنى لدرجة أن إمكانات التفاوض لوزارة الخارجية الألمانية محدودة".

وقالت فرانسيسكا جيفاي، والتي شغلت منصب وزيرة الأسرة الاتحادية سابقا، الأحد "إنني واضحة تماما في هذا الشأن: يجب ترحيل المجرمين الخطيرين ومهدهدي الأمن الإرهابيين".

وأضافت جيفاي "عندما يهرب ناس من الحرب والتدمير، يتعين علينا مساعدتهم، ولكن من يرتكب جرائم خطيرة ومن يقتل أشخاصا أو يقتلهم، فإنه يفقد حقه في اللجوء. في مثل هذه الحالة يجب إعلاء قيمة حماية المواطنين الذين يعيشون هنا على حماية شخص يهدس حقوق الآخرين بدمية".

ويتم الترحيل إلى أفغانستان حاليا، ولكن يزداد الانتقاد الموجه لذلك في ظل تردّي الوضع الأمني هناك وسحب القوات الدولية من هناك.

وبالنسبة إلى سوريا، فإن حظر الترحيل العام إلى هناك انتهى في مطلع العام الجاري بتحريض من وزراء الداخلية المحليين للولايات. وبذلك يمكن للسلطات مجددا فحص الترحيل في كل حالة على حدة، لاسيما عندما يتعلق الأمر بمجرمين خطيرين.

دعت سياسية بارزة بالحزب الاشتراكي الديمقراطي في ألمانيا لترحيل أي مجرمين خطيرين منحدرين من أفغانستان أو سوريا إلى مواطنهم، لكن دعواتها تصطدم بمطبات قانونية ودبلوماسية أيضا.

وتسببت الحرب الإثيوبية بخسائر بشرية هائلة وبأزمة إنسانية مروعة، ويقول برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة إن 5.2 مليون شخص، أو 91 في المئة من سكان تيغراي، يحتاجون إلى مساعدات غذائية طارئة.

كما تسببت في فرار 60 ألف شخص إلى السودان طلبا للجوء، في ظل صعوبات تواجهها الحكومة الانتقالية التي تولت السلطة بعد الإطاحة بعمر البشر في أبريل 2019، في مقدمها أزمة اقتصادية.

وطالب الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش السبت بضرورة أن يكون هناك "وقف حقيقي" لإطلاق النار في إقليم تيغراي الإثيوبي.

وقال غوتيريش، في بيان "إنني قلق للغاية بشأن الوضع الحالي في تيغراي". وأضاف "من الضروري أن يكون هناك وقف حقيقي لإطلاق النار يمهد الطريق لحوار قادر على تحقيق حل سياسي في الإقليم".

وأكّد الأمين العام للأمم المتحدة أن "وجود القوات الأجنبية (لم يسعها) هو عامل يفاقم المواجهة". وكان أبسي أحمد علي، أعلن في مارس الماضي، أن إريتريا وافقت على سحب قواتها من إقليم تيغراي شمالي البلاد، لكن تقارير أممية تشير إلى أن ذلك لم يحدث حتى الآن.

متمردو تيغراي يقبلون بهدنة وفق شروط  
تضعف أبي أحمد

وقال بيان موقع من "حكومة تيغراي" الأحد، "توافق على وقف إطلاق نار مبدئي بشرط حصولنا على ضمانات موثوقة بعدم المساس بامن شعبنا" لاحقا.

وأضاف "رغم ذلك وقيل إضفاء طابع رسمي على اتفاق لوقف إطلاق النار، يتوجب حل المسائل الشائكة".

وكانت بعض الشروط الواردة في البيان عسكرية الطابع فيما أخرى سياسية، على غرار عودة قوات امهرة والقوات الإريتريّة إلى "مواقعها حيث كانت قبل الحرب" واستئناف عمل "حكومة تيغراي المنتخبة ديمقراطيا، وإعادة كافة صلاحياتها ومسؤولياتها".

وترفض أدبيس أبابا أي حوار مع قادة جبهة تيغراي التي صنّفها البرلمان الإثيوبي "منظمة إرهابية" في مايو. كما طالبت "الجبهة" بإجراءات كفيّلة بمساعدة أبسي أحمد والرئيس الإريتري أسياس أفورقي بشأن الأضرار التي تسببها بها، إضافة إلى تشكيل الأمم المتحدة "هيئة تقصي حقائق مستقلة" حول "الجرائم المريعة" التي ارتكبت خلال النزاع.

ووردت كذلك شروط ذات طابع إنساني على غرار "توزيع المساعدات الإنسانية بلا عراقيل، من جميع الجهات وبكافة وسائل النقل" و"عودة سكان تيغراي" النازحين.

وجددت السلطات المتمردة التأكيد على توفير "المساعدة التامة لجميع الملّزمين بإيصال المعونة الإنسانية". وتضعف شروط المتمردون في تيغراي سلطة رئيس الوزراء الإثيوبي

الماضي لاعتقال ونزع سلاح قادة حزب جبهة تحرير شعب تيغراي الحاكم في الإقليم آنذاك.

وأعلن أبسي أحمد النصر بعد أسابيع بعدما استولت القوات الفيدرالية على ميكيلي. ولكن بعد شهر من إعادة تجميع صفوفهم، شنّ متمردو تيغراي هجوما

مضادا واسع النطاق الشهر الماضي سمح لهم باستعادة المدينة وتأكيد سيطرتهم على غالبية الإقليم.

وعلى إثر، أعلنت الحكومة وفقا لإطلاق النار من جانب واحد وصفته قوات دفاع تيغراي بأنه "مزحة". ودعت الأمم المتحدة ودول عدة إلى التوصل لاتفاق وقف إطلاق نار إفساحا في المجال أمام أولوية إيصال المساعدات الإنسانية.



الجماعة تعصف بسكان تيغراي

فرانسيسكا جيفاي  
يجب ترحيل المجرمين  
الخطيرين ومهدهدي  
الأمن الإرهابيين

والعراقيل القانونية للترحيل إلى سوريا كبيرة، فوفقا للمادة 33 من اتفاقية جنيف للاجئين، لا يُرحل إلا الأشخاص الذين يعتبرون "خطرا على أمن البلد" أو "يشكلون خطرا على مجتمع ذلك البلد".

وسابقا قضت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، قبل 30 عاما، بأن الدول المُرحة يجب أن تضمن الأيواجه المُرحّلون خطرا على الحياة في البلد المستهدف.

وحتى الآن لا يزال الوضع في سوريا مقلقا. ووفقا لآخر تقرير أممي للأمم المتحدة عن سوريا "يستمر قتل السوريين ويعانون من صعوبات شديدة وخطيرة وانتهاكات الحقوق".

وفي أوروبا لم تحدث أي عمليات ترحيل حتى الآن. والدولتان الوحيدتان اللتان غيّرتا سياسات اللجوء في ما يتعلق بالأشخاص من سوريا، هما الدنمارك والسويد، وفي حين أن الأولى لم تعد تمدد حق الإقامة للسوريين القادمين من دمشق والمنطقة المحيطة بها، فإن السويد لم تمنح طالبي اللجوء السوريين الذين يأتون الحماية تلقائيا.